جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

رسالة ماجستير بعنوان:

دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: حالة دول مجلس التعاون الخليجي

The Role of Islamic banks in Economic Growth: Case of the Gulf Cooperation Council Countries

إعداد الطالبة

اسراء عدنان محمود الشياب

إشراف الدكتور:

نجيب سمير خريس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الفصل الدراسي الصيفي

2018-2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: حالة دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

إسراء عدنان محمود الشياب

بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك، 2005/2004

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

د. نجيب سمير خريس.....مشرفاً ورئيساً

أستاذ مساعد في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

د. أمجد سالم لطايفة.....عضواً

أستاذ مساعد في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

د. محمد علي العقول.....عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد الإسلامي، جامعة البلقاء التطبيقية

تاريخ المناقشة 2018 /7/26

ب

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى أغلى ما أملك... إلى الذي به أزداد عزاً وفخراً
أبي الحبيب

إلى من هي الحياة بأكملها... إلى هبتي من الله
أمي الحبيبة

إلى من شاركوني طفولتي ولا تحلو الحياة إلا بهم
إخواني وأخواتي

الباحثة

إسراء عدنان الشياب

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله رحمة للعالمين:

أتقدم بجزيل الشكر لمشرفي الفاضل الدكتور نجيب خريس على تكرمه بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة ، ولما قدمه من ملاحظات علمية قيَمة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم.

والشكر موصول إلى جميع أساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية على ما قدموه لي أثناء دراستي الأكاديمية.

فلكم جميعاً كل الاحترام والتقدير

الباحثة

اسراء عدنان الشياب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ب

الشكر والتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... هـ

قائمة الجداول ..... ح

المقدمة 1

مشكلة الدراسة 2

فرضيات الدراسة 2

أهداف الدراسة 3

أهمية الدراسة 3

حدود الدراسة 3

مجتمع الدراسة 4

التعريفات الإجرائية: 4

الدراسات السابقة 6

إضافة الدراسة 12

منهجية الدراسة 12

الأساليب والاختبارات الإحصائية 13

متغيرات الدراسة 13

الفصل الأول: النمو الاقتصادي : مفهومه ومؤشراته في دول مجلس التعاون الخليجي..... 14

المبحث الأول: النمو الاقتصادي 15

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي 15
المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي 17
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي 19
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ومؤشراته..... 23
المطلب الأول: معلومات عن مجلس التعاون الخليجي 23
المطلب الثاني: نظرة عامة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي..... 24
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لنمط النمو الاقتصادي الراهن في دول مجلس التعاون الخليجي..... 26
الفصل الثاني: دور القطاع المصرفي الإسلامي في التمويل والاستثمار وتطوره وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي 32
المبحث الأول: القطاع المصرفي الإسلامي ودوره في التمويل والاستثمار..... 33
المطلب الأول: التمويل الإسلامي 33
المطلب الثاني: الاستثمار الإسلامي..... 35
المبحث الثاني: تطور القطاع المصرفي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي..... 39
المبحث الثالث: دور القطاع المصرفي الإسلامي في النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. . 49
الفصل الثالث: التحليل الإحصائي 54
منهجية الدراسة..... 54
مصادر البيانات 54
مجتمع الدراسة 55
عينة الدراسة..... 55
متغيرات الدراسة..... 55

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة..... 56
نموذج الدراسة..... 56
النتائج..... 72
التوصيات..... 72
قائمة المصادر والمراجع 73

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1):	مؤشرات مختارة لدول مجلس التعاون والأعضاء لسنة 2016م	25
جدول (2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من2012–2016م	26
جدول (3)	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام 2012–2016م	27
جدول (4)	عدد السكان غير المواطنين	29
جدول (5)	نسبة العمالة غير المواطنين	30
جدول (6)	نسبة البطالة	31
جدول (7)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	58
جدول (8)	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	60
جدول (9)	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	61
جدول (10)	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	62
جدول (11)	نتائج اختبار Jarque-bera	63
جدول (12)	نتائج اختبار Lag Exclusion	64
جدول (13)	نتائج اختبار التكامل المشترك	65
جدول (14)	نتائج اختبار Granger's للسببية	66
جدول (15)	نتائج اختبار Hausman	67
جدول (16)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى H1	68
جدول (17)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية H2	70

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشياب، إسراء عدنان محمود. **دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: حالة دول مجلس التعاون الخليجي**. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك 2018 (المشرف: د. نجيب سمير خريس)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك ببيان أثر إجمالي الودائع وأثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية، ففي الفصل الأول تناولت مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته في دول مجلس التعاون الخليجي، وتناول الفصل الثاني القطاع المصرفي الإسلامي ودوره في التمويل والاستثمار وتطوره وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما الفصل الثالث فتناول نتائج التحليل الإحصائي.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، وبالنسبة لمصادر البيانات فقد تم الاعتماد على المصادر الثانوية، والمتمثله في الكتب والمقالات والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية التي تتعلق بموضوع الدراسة وذلك لمعالجة الجانب النظري للدراسة، وقد اعتمدت الباحثة على بيانات البنك الدولي، وعلى التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة خلال الفترة من (**2007–2016**)، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-views 7.0) لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إجمالي التمويل على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة(**2007–2016**).

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات: أن تقوم حكومات تلك الدول بدعم وتحسين المؤسسات المالية الإسلامية فهو أمر مهم بالنسبة للرفاهية الاقتصادية والحد من الفقر، وأن تقوم بتطوير والحفاظ على سياسات سليمة لتعزيز القطاع المصرفي الإسلامي لتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد، والعمل على تطوير النظام المالي الإسلامي في تلك الدول بحيث يكون نظام مالي فعّال يعمل على تحسين تدفق الأموال من أجل نمو الاقتصاد، والتركيز على التمويل طويل الأجل المقدم من قبل المصارف الإسلامية، للاستثمار في المشاريع ذات المخاطر العالية لدعم النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، النمو الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان، وسار على نهجهم، واقتدى بهديهم إلى يوم الدين، وبعد:

تقوم المصارف بدور مهم في المجال الاقتصادي في جميع دول العالم، لما تباشره من أعمال وساطة، وغيرها من التعاملات المالية التي لا غنى عنها، إذ تلعب المصارف دوراً مهماً في تمويل التطور الاقتصادي والتنمية، ومن المتعارف عليه أن دور النظام المصرفي في أي اقتصاد هو توفير الائتمان للمحتاجين له من مؤسساتٍ وأفرادٍ.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز المصارف الإسلامية التي انتشرت على نطاق واسع في جميع الدول الإسلامية، والتي لها سمات وخصائص تنموية مميزة، وتؤثر بشكل فعّال على القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال تقديمها التمويل اللازم لتنمية القطاعات الاقتصادية، باستخدام أساليب وصيغ تمويلية ذات طابع تنموي، فضلاً عن إمكانياتها القوية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية، فأي تنمية اقتصادية تحتاج إلى تمويل، واستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وانتشرت البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، وساهمت في نمو القطاعات الاقتصادية، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي من أوائل الدول التي سارعت إلى تبني وإنشاء المصارف الإسلامية، وتعددت هذه المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوسعت في خدماتها المقدمة إلى عملائها وأصبحت تشكل جزءاً مهماً في القطاعات الاقتصادية فيها.

وجاءت هذه الدراسة لبيان دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (وتشمل: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، باستثناء سلطنة عُمان وذلك لحداثة القطاع المصرفي الإسلامي فيها).

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر القطاع المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر إجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؟
2. ما أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء موضوع الدراسة فإن الدراسة تستند على الفرضيات التالية:

1. هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. بيان أثر إجمالي الودائع في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.
2. بيان أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1. أهمية النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى أهمية الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي لهذه الدول.
2. الأهمية المتنامية للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي كبديل عن المصارف التقليدية، ومدى اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على هذه المصارف.
3. الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية في دعم النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية للدراسة: تتحدد الفترة الزمنية للدراسة بالسنوات من 2007م – 2016م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الحدود المكانية للدراسة: تشمل الدراسة المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي في كل من: الإمارت، البحرين، السعودية، قطر، الكويت، باستثناء عُمان لحداثة القطاع المصرفي الإسلامي فيها.

مجتمع الدراسة

يتضمن مجتمع الدراسة المصارف الإسلامية المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عُمان كما ذكر سابقاً.

التعريفات الإجرائية:

تم اعتماد التعريفات الإجرائية الخاصة بالدراسة كما يلي:

1. **البنوك الإسلامية:** كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع االإلتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء[1].
2. **النمو الاقتصادي:** هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني، والعكس صحيح في حال انخفاضها[2].

([1]) العبادي، عبدالله عبد الرحيم، **موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة**، صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1982م، ط1، ص165.

([2]) عريقات، حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، عمان، الاردن، دار وائل للنشر، 2006م، ط1، ص268.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **مجلس التعاون الخليجي:** منظمة اقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وهي: الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عُمان وقطر والكويت.كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي، واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي)، والأردن والمغرب دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1])http://www.qna.org.qa/Portals/0/Public/GCC_ROUND-TABLE.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

تشمل الدراسات السابقة مايلي:

- الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة المشهراوي (2003م)[1]: بعنوان "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين".

هدفت الدراسة الى تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني بصفة عامة، والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات، باستخدام النسب المالية كأحد أدوات التحليل، ومن أهم نتائج البحث: أن موجودات وودائع وتوظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على الرغم من نموها بمعدلات مرتفعة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما أن أغلب توظيفاتها يتم بأسلوب المرابحة الآمر بالشراء، بالإضافة إلى محدودية مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في كل من الناتج المحلي الإجمالي، وفي القوى العاملة في فلسطين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) المشهراوي، أحمد حسين أحمد، **تقييم دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فاسطين، 2003م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **دراسة مقداد و حلس (2005م)[1]: بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين".**

هدفت الدراسة إلى بيان الدور التمويلي للمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات المرتبطة بالدراسة، وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، إلا أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على لعب هذا الدور، وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3. **دراسة إبراهيم (2008م)[2] : بعنوان " قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية بالسودان".**

هدفت الدراسة إلى قياس دور المصارف الإسلامية (حالة البنك الإسلامي) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والإحصائي، وتم جمع التقارير والبيانات المتعلقة بالدراسة من البنك المركزي والبنك الإسلامي السوداني، وخلصت الدراسة إلى ضعف تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام البنك الإسلامي للسودان التمويل القصير، والذي يركز البنك من خلاله على التمويل التشغيلي وليس التمويل للأصول.

([1]) مقداد، محمد ابراهيم، وحلس، سالم عبدالله، **دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 13، العدد 1،2005م، ص 239-261.

([2]) ابراهيم، احمد الصادق البشير، **قياس دور المصارف الاسلامية في التنمية الاجتماعية بالسودان: دراسة حالة البنك الاسلامي السوداني للفترة 1997-2006م**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2008م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **دراسة مشتهى (2011)[1]: بعنوان " دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على عمل المصارف الإسلامية في فلسطين، والتعرف على أرضية الاستثمار في فلسطين، والفرص الاستثمارية المتاحة، ومعوقات الاستثمار، والربط بين المصارف الإسلامية والاستثمار المحلي في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب الحصر الشامل، من خلال تحليل ميزانيات المصارف الإسلامية تحت الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من نمو أغلب مؤشرات المصارف الإسلامية، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما أن مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هامشية النسب في كل من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الاستثمارات المحلية الإجمالية في فلسطين، بالإضافة إلى أن اعتماد المصارف الإسلامية على الاستثمارات قصيرة الأجل بشكل كبير في التمويل، واعتماد صيغة المرابحة بشكل خاص، لم يساهم في تحقيق الأرباح، فقد شهدت فترة الدراسة خسائر في أغلب سنوات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة التالية: حجم الموجودات والتوظيفات الإجمالية، ونسبة التوظيفات إلى الموارد، ونسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية، والاستثمارات الأجنبية، والمتغير التابع : الاستثمار المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) مشتهى، بهاء الدين بسام، **دور المصارف الاسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008م**، رسالة ماجستير، جامعه الأزهر، غزة، فلسطين، 2011م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات باللغة الإنجليزية:

1. Hafas and Ratna[1] (2009):" Islamic Banking and Economic Growth".

هدفت الدراسة إلى التعرف على التفاعلات الديناميكية بين الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي، لمعرفة أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية لتمويل البنك الإسلامي، والناتج القومي الإجمالي، والاستثمار الثابت، ونشاطات التجارة، لتمثيل القطاعات الاقتصادية الفعلية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الثابت على المدى القصير هو الذي دفع البنوك الإسلامية للتطوير، كما خلصت إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين البنوك الإسلامية والاستثمار الثابت على المدى الطويل.

2. Muhamad and Mohd [2] (2012), "Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience".

هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في اندونيسيا خلال الفترة الزمنية (2003م-2010م)، وتم استخدام مقاربة اختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ التي تمت تطويرها في إطار ARDL على بيانات ربع سنوية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات الاتجاه الثنائي بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، فالنظام المالي يدعم القطاعات الرائدة في عملية النمو، والنمو الاقتصادي مهم أيضاً لتطوير النظام المالي الإسلامي.

([1]) Hafas, F and Ratna, M(2009), **Islamic banking and Economic Growth**, Empirical Evidence from Malaysia, Journal of Economic cooperation and Development, 30 m2, pp59-74.

[2] Abduh, Muhamad, Omar, Mohd Azmi**, Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience** , International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol 5, Iss 1, 2012, p43.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.Yazdan And Hossein([1]) (2012), " Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia".

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في كل من ايران وأندونيسيا خلال الفترة (2000م–2010م)، وتم تطبيق اختبار التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء التي تمت تطويرها في اطار ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة بين التطور المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير وهي علاقة ثنائية الاتجاه، حيث أن التمويل المحلي المقدم من قطاع المصارف الإسلامية والتطور في الخدمات المصرفية الإسلامية يحفز النمو الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي الإيجابي يساعد على تحفيز التمويل المصرفي الإسلامي.

4.Sarwer, Ramazan &Ahmed([2]) (2013), "Does Islamic Banking System Contibutes to Economy Development".

هدفت الدراسة إلى التعرف على التفاعلات الديناميكية بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في باكستان، وقد تم إعداد مقابلات مع مديرين ومستشارين من البنوك الإسلامية العاملة في الباكستان، ليتضح وجود الأثر الإيجابي للعمل المصرفي الإسلامي على التنمية الاقتصادية، وملائمة الخدمات المصرفية الإسلامية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية.

---

[1] Gudarzi , Farahani, Yazdan, Sadr, Seyed Mohammad Hossein, **Analysis of Islamic Bank's Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia ,** Journal of Economic Cooperation and Development, vol 33, no 4, 2012, p16-19.

[2] Sarwer, M Saleh, Ramzan, Muhammad & Waqar Ahmad (2013), **Does Islamic banking System contributes to Economic Development**, Global Journal of Management and Business Research, Volume 13, Issue 2, Version 1, p61.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.Mohammed, Reem & Mohammed[1] (2014): "Financial Islamic Banking Development and Economic Growth: A Case Study of Jordan".

هدفت الدرسة إلى توضيح العلاقة بين تطور البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في الاردن خلال السنوات من (1980م-2012م)، واستخدمت الدراسة نموذجين للإشارة إلى هذه العلاقة ضمن إطار عمل نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model(VECM)) ولهذا الغرض استخدمت الدراسة بيانات كلاً من finance of Jordanian Islamic banks (FINC) و Total Jordanian Islamic Time and Saving (DEPT) Deposits لقياس التطور المالي للبنوك الإسلامية، بينما استخدمت Real Gross Domestic Product (RGDP) لقياس النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ثنائية الإتجاه على المدى الطويل بين إجمالي التمويل والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة أحادية الإتجاة بين إجمالي الودائع والناتج المحلي الإجمالي وهذا يعكس مشكلة السيولة التي تعاني منها جميع البنوك الإسلامية الاردنية.

6. Tabash and Dhankar (2014)[2], " The flow of Islamic finance and economic growth : An empirical evidence of Middle East"

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط لثلاثة من أهم الدول في نمو التمويل الإسلامي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق اختبار

([1]) Mohammed Ali Al-Oqool, Reem Okab, and Mohammed Bashayreh (2014), **Financial Islamic Banking Development and Economic Growth: A Case Study of Jordan,** international Journal of Economics and Finance, vol 6, N3, 2014, p72.

[2] Tabash, Mosab, Dhankar, raj (2014), **The flow of Islamic finance and economic growth : An empirical evidence of Middle East,** journal of finance and accounting, vol 2, no 1, 2014,p18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، واختبار السببية، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي على المدى البعيد يكون إيجابياً وله علاقة مهمة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً مع النمو الاقتصادي، وهذا يعزز الفكرة القائلة أن النظام المصرفي الجيد الأداء يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي.

7.Patric and Kangni (2015), " Is Islamic banking good for growth" [1].

هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في عينة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال الفترة (1990م- 2010م)، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الاقتصادية القياسية، التي تشمل التجميع ومقدرات الآثار الثابتة للتحكم في التأثيرات الخاصة بكل بلد، وخلصت إلى أن البنوك الإسلامية بالرغم من صغر حجمها نسبياً مقارنة مع الاقتصاد والحجم الكلي للنظام المالي في عينة الدراسة، إلا أنها ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي.

إضافة الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة بشكل عام تطور البنوك الإسلامية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تتناول دور المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على النمو الاقتصادي.

(1) Patrick Imam and kangni (2015)**," Is Islamic banking Good for Growth?"**,IMF working paper, wp/ 15/ 81.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تبين بأن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج القياسي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع، اعتماداً على الأدوات الإحصائية والقياسية، بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج.

الأساليب والاختبارات الإحصائية:

بعد أن تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية بالاعتماد على برمجية (E-Views) بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وذلك بإجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة لأهداف الدراسة.

متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير أثر القطاع المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وبالاستناد إلى دراسات سابقة سوف تتضمن هذه الدراسة كل من المتغير المستقل "التطور المصرفي" مقاساً بإجمالي الودائع وإجمالي التمويل، والمتغير التابع "النمو الاقتصادي "مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
النمو الاقتصادي : مفهومه ومؤشراته في دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ومؤشراته.

المطلب الأول: معلومات عن مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: نظرة عامة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لنمط النمو الاقتصادي الراهن في دول مجلس التعاون الخليجي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، وحيث أن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تعتمد على الموارد المتاحة كماً ونوعاً، كما تعتمد على مستوى التقدم الفني والتكنولوجي، لذلك فإن عملية النمو الاقتصادي تنطوي أساساً على الزيادة في كمية هذه الموارد المتاحة وعلى التحسن في نوعيتها[1].

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2]، ويعرف بأنه: "تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن"[3].

ووفقاً لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي[4]:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان.

([1]) الدباغ، اسامة، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، عمان، الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م، ط1، ص 340-399.

([2]) عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، ايمان عطية، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، جامعة الاسكندرية، مصر، 2008م، دون طبعة، ص51.

([3]) المرجع السابق، ص51.

([4]) السريتي، السيد محمد، نجا، علي عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2008م، دون طبعة، ص339.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الإستمرارية، أي تكون على المدى الطويل.

ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما زادت معدلات النمو في الناتج القومي، والعكس صحيح[1].

ويمكن الاستدلال على تحقق النمو الاقتصادي، من خلال تحديد معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وذلك لقياس التوسع في الإنتاج، أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، كما يمكن الاستدلال عليه بتحديد معدلات نمو الناتج القومي للفرد الواحد للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للفرد[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) الأمين، عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الحامد للنشر والتوزيع، 2002م، ط1، ص371.

([2]) االمرجع السابق، ص371.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة للتعرف على تحقق النمو اقتصادي، ومن ضمنها:

1. الدخل القومي الكلي

حيث اقترح ميد[1] قياس النمو الاقتصادي باستخدام هذا المعيار بدلاً من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل الأوساط الاقتصادية، لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفاً اقتصادياً عند انخفاض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من الدولة وإليها[2].

2. الدخل الكلي المتوقع

"يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة

([1]) جيمس ميد: ولد في مدينة باث في انكلترا وتلقى تعليمه في مدرسة لامبروك ثم في كلية مالفيرن، وتعلم اللاتينية واليونانية بجامعة أكسفورد وكلية اوريل ثم انتقل إلى كلية الفلسفة والسياسة والاقتصاد، كان زميلا ومحاضرا في كلية الاقتصاد في أكسفورد، وقام بتدريس الاقتصاد بشكل منتظم في أكسفورد.

([2]) عجمية و ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، ص88 ؛ حياة، عمراني، **أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية (حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر–سعيدة"، الجزائر، 2012–2013م، ص57،؛ أحمد، كبداني سيدي، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، اطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2012–2013م، ص22–23.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند إحتساب الدخل"[1].

3. معيار متوسط الدخل

يعدّ متوسط نصيب الفرد من الدخل من أكثر المعايير المستخدمة في قياس درجة النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن الدول النامية تواجه مشكلات وصعوبات كثيرة في حساب معدل النمو الاقتصادي، ومن بين المشكلات والصعوبات ما يلي[2]:

- عدم وجود إحصائيات دقيقة عن التعداد السكاني ودخول الافراد.
- عدم تحديد أفضل الطرق وأنسبها للتحليل، كتقسيم الدخل على جميع السكان أو على السكان العاملين فقط، إذ يفيد تقسيم الدخل على السكان النواحي المرتبطة بالاستهلاك، بينما يفيد تقسيم الدخل على السكان العاملين النواحي المرتبطة بالإنتاج.
- اختلاف العملات فيما بين الدول، والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف.

أما أساليب قياس النمو الاقتصادي، فيقاس النمو الاقتصادي وفقا لأسلوبين أساسيين وهما:

([1]) السريتي و نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، ص340 ؛ عجمية، وناصف: التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، ص88.

([2]) عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، ايمان عطية، نجا، علي عبد الوهاب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2010م، ط2، ص109 ؛ السريتي و نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، ص340.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. **معدل النمو البسيط.**

ويقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، ويستخدم معدل النمو البسيط في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويمكن إيجاده عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

ب. **معدل النمو المركب**

ويقيس هذا المعدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، ويستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل[1].

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

مما سبق، تبين أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، وعلى ذلك فإن قياس ذلك التغير يتم من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي، والتي تعبر عن ذلك النشاط، وكل مقياس يختص بقياس مؤشر واحد فقط من هذه المؤشرات، وهناك ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي هي:

([1]) عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية،2002-2003م، دون طبعة، ص 346؛ عجمية وناصف ونجا: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ص110؛ السريتي ونجا: النظرية الاقتصادية الكلية، ص340.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **المعدلات النقدية للنمو:**

ويقصد بها معدلات النمو التي تحسب استناداً على التقديرات النقدية، وغالباً ما يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعدّ هذا الأسلوب الأسهل والأفضل للتقدير، خاصة بعد إجراء التعديلات، والأخذ بعين الإعتبار سوء التقدير، والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، وتحاول الدول الإتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية[1]، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:

أ - معدلات النمو بالأسعار الجارية:

غالباً ما يتم قياس النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية باستخدام البيانات المنشورة سنوياً و ذلك باستخدام العملات المحلية، و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني[2].

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

يتم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة بسبب بروز ظاهرة التضخم، نتيجةً لعدم تعبير الأسعار الجارية بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج أو الدخل، مما يستلزم

([1]) مصطفى، محمد مدحت، أحمد، سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999م، دون طبعة، ص117-118.

([2]) مرجع سابق، مصطفى وأحمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ص 118؛ أحمد، ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، اطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2014 -2015م، ص12-13.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، أي أن يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل[1].

ج – معدلات النمو بالأسعار الدولية:

عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة والدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية، لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها بعمله واحدة [2].

2. مقارنة القوة الشرائية

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية على مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الامريكي عند نشر التقارير الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، إلا أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية وأنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه معظم العملات في أسواق النقد الدولية، لذلك اعتمد صندوق النقد الدولي مقياساً يعتمد على القدرة الشرائية

([1]) حمدان، بدر شحدة سعيد، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995–2010)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزه، فلسطين، 2012م، ص 10 ؛ نزاري، رفيق، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس،الجزائر،المغرب**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، الجزائر، 2007–2008م، ص75.

([2]) أبو شعبان، همام وائل محمد، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لدول عربية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين، 2016م، ص18 ؛ قريبي، ناصر الدين، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013–2014م، ص27.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الاخرى[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) مصطفى وأحمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، ص120 ؛ أحمد: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012) ، ص12-13 ؛ قريبي: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م، ص28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ومؤشراته

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بموارد هائلة من النفط، حيث أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، إلا أنها تراجعت في نموها نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية، وما أحدثته الأزمة المالية العالمية، وما أسفرت عنه من بطء النشاط الاقتصادي، وتقلص في الإستثمارات المحلية والأجنبية، لانفتاح أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي على أسواق المال العالمية واعتمادها على الإيرادات النفطية لتمويل النشاط الاقتصادي[1].

المطلب الأول: معلومات عن مجلس التعاون الخليجي.

تأسس مجلس التعاون الخليجي في 25 مايو 1981، ويتخذ المجلس من الرياض مقراً له، وتتألف العضوية الحالية لهذا المجلس من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وادراكاً من حكومات هذه الدول لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيماناً بالمصير المشترك واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها يخدم الأهداف السامية للأمة

([1]) عبدالرحيم، محمد محمود، **قراءة في المستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون**، مركز الخليج لسياسات التنمية، الأحد، 15 مايو، 2016م ؛ زروق، جمال الدين، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية**، صندوق النقد العربي،2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية، ومن أجل تسريع وتيرة نموها ودمجها بشكل وثيق مع اقتصاداتها، فقد تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

وتتمثل أهداف المجلس بمايلي[2]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين هذه الدول في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط وأوجه التعاون بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الاقتصادية والمالية والتجارية والتعليمية والاجتماعية والاعلامية والتشريعية والادارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات المختلفة، وإنشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة فيما بينها.

المطلب الثاني: نظرة عامة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

شكل ارتفاع سعر النفط في أوائل السبعينيات نقطة تحول حاسمة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ وفرت العائدات النفطية الكبيرة الناجمة عن هذا الارتفاع الموارد اللازمة لإرساء أسس الهيكل الاقتصادي الحديث، وأدت إلى توجيه نسبة كبيرة من هذه العوائد نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

([1]) وزارة الخارجية، دولة الكويت، مجلس التعاون الخليجي. www.mofa.gov.kw ؛ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.www.gcc.sg.org

([2]) وزارة الخارجية، دولة الكويت، مجلس التعاون الخليجي. www.mofa.gov.kw ؛ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.www.gcc.sg.org

([3]) Abdalla, Mohamed attaitalla, abdelbaki, hisham H, **Determinants of Economic Growth in GCC Economies**, Asian Journel of Research in Business Economics and Management, vol.4, No.11, November 2014,p47.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (1) بعض المعلومات الأساسية عن دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجلس التعاون والأعضاء لسنة 2016م([1])

البيان/الدولة	البحرين	قطر	الكويت	السعودية	الإمارات	دول المجلس
المساحة-000/كم2	779	11,627	17,818	2,000,000	71,024	2,410,748
عدد السكان-000	1,423,726	2,617,634	4,082,704	31,742,580	9,121,167	53,401,862
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	32.2	152.5	109.7	644.9	348.7	1.354.8
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	22.602.0	58.240.5	26.540.0	20.317.7	38.235.2	25.346.5
انتاج النفط (ألف برميل/يوم)	203	652	2,954	10,460	3,088	18,361
إجمالي الناتج القومي بالمليون دولار	30,384	167,793	122,793	662,165	350,840	1,398,844

يتضح من الجدول السابق بأن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة، في حين تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية بين هذه الدول بعد المملكة العربية السعودية من حيث عدد السكان.

وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي، تشغل الإمارات وقطر والكويت المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، والتي تشكل أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجلس، في حين تنتج الإمارات تقريباً ربع إجمالي الناتج المحلي للمجلس، وتتصدر المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون في إنتاج النفط التي بلغت (10,460) ألف برميل يومياً في عام 2016م.

([1]) من إعداد الباحثة بالرجوع إلى المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية www.gccstat.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لنمط النمو الاقتصادي الراهن في دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي سيتم بيان أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لنمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يُستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على تحسن مستوى دخل الفرد، ولا يزال هذا المؤشر معتمَدًا لدى المنظمات الدولية المعروفة مثل صندوق النقد الدولي وغيره.

جدول (2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2012-2016م[1].

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	25,434,4	25,965,4	25,398,3	22,714,3	22,602,0
قطر	101,933.40	99,180.90	93,053.10	67,537.20	58,240.50
الكويت	53,261.00	50,499.20	43,184.90	28,842.40	26,540.00
السعودية	25,471.00	25,213.40	24,929.30	21,063.30	20,288.90
الإمارات	42,088.80	43,316.40	44,442.40	39,338.20	38,235.20
دول مجلس التعاون	33,526.80	33,472.50	32,952.40	27,236.80	25,346.50

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية www.gcc.sg.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول السابق التذبذب الواضح في ارتفاع وانخفاض نصيب الفرد الخليجي على مدار الخمس سنوات، حيث يلاحظ الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل دول المجلس خلال الفترة من 2012-2016م، إلا أن دولة قطر شهدت انخفاضاً كبيراً خلال الفترة ذاتها، حيث بلغت قيمته في عام 2012م (101.9) ألف دولار لتصل إلى (58.2) ألف دولار في عام 2016م، بسبب تقلبات أسعار النفط، وهو ما يفسر السيطرة شبه المطلقة للنفط على هذا المؤشر.

2- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

يمثل النفط الخام عصب اقتصاديات دول مجلس التعاون، وهو المصدر الأول للدخل في جميع الدول الأعضاء، وبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام في عام 2012م لدول المجلس (17,2) مليون برميل يومياً، مقابل (6,2) مليون برميل يومياً في عام 1985م، وأدت الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الخام وأسعاره إلى زيادة أهميته في اقتصاديات دول مجلس التعاون، ويقيس هذا المؤشر مساهمة قطاع النفط في الثروة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي [1].

جدول (3): مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام 2012-2016م([2]).

نسبة مساهمة النفط/ مليون	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	24.9	25.4	22.3	13.3	11.1
قطر	58	55.7	52.5	38.6	30.3

([1]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دول مجلس التعاون، لمحة إحصائية، العدد الرابع، 2014م.

([2]) المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية www.gccstat.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت	65.4	63.5	60.8	43.2	38.3
السعودية	47.2	43.7	39.5	24	21.6
الإمارات	39.1	36.9	34.1	21.8	16.8
دول مجلس التعاون	48.3	45.5	41.8	26.9	22.7

ويلاحظ من الجدول السابق انخفاض مساهمة النفط في ثروات دول مجلس التعاون، وهذا يعكس الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب اعتمادها على النفط، لتخفيف التأثر بأي تغير خارجي مفاجئ، والتأثر بالتغير في الطلب على النفط.

3- الخلل السكاني.

إن الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن كان من مسببات الاقتصاد الحديث لبلدان مجلس التعاون، والنجاح في تحقيق التنمية، من خلال توظيف الموارد النفطية في بناء الاقتصاد، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنه يعدّ من أخطر العواقب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي ولّدها نمط النمو الاقتصادي الخليجي الراهن، حيث أن لهذا الخلل الكثير من التأثيرات التي انعكست سلبا في الهوية العربية الإسلامية لمصلحة دول السكان الوافدين، ومنها ما يتعلق بنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم، ويشكل هذا الخلل تهديداً لجهود التنمية وتفضي إلى تعثرها على المدى البعيد، ويعد ارتفاع التحويلات المالية للعمالة الوافدة، من الآثار الاقتصادية السلبية في التركيبة السكانية، لاستنزاف الاقتصاد المحلي لصالح الدول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردة للعمالة، ويبين الجدول رقم (4) عدد السكان غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة دول المجلس من حيث الخلل السكاني[1].

جدول (4): عدد السكان غير المواطنين[2].

عدد السكان غير المواطنين	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	609,335	638,361	683,818	722,487	759,019
قطر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الكويت	2,140,050	2,288,352	2,567,181	2,748,194	2,812,503
السعودية	9,201,920	9,525,171	9,862,878	11,198,097	11,705,998
الإمارات	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

4- سوق العمل الخليجي.

يعدّ سوق العمل الخليجي الحالي من أنماط النمو الاقتصادي الخليجي الراهن، والتي لا يمكن التعامل معها وعلاجها من خلال الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها دول المجلس لغاية الآن، وقد شكلت الإجراءات التصحيحية المزيد من التشوهات في سوق العمل، من خلال تغيير نمط النمو الاقتصادي الراهن بصورة جذرية، وقد تولّد عن ذلك زيادات كبيرة في الأيدي العاملة الأجنبية، فقد بلغ حجم العمالة حوالي (17) مليون عامل في عام 2014م، وبلغ عدد العمال الوافدين أكثر من (11) مليون عامل، وشكلت العمالة الوافدة النسبة الأعلى مقارنة بالعمالة الوطنية، ويتمركز المواطنون في سوق العمل في القطاع الحكومي بشكل أساسي، بينما يتمركز الوافدون في القطاع

(1) البلقي، أحمد عبد العزيز أحمد، **التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت**، مركز التنمية الإقليمية-معهد التخطيط القومي، العددان 75/74، 2016م، ص 62-63.

(2) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص في كل دول المجلس، ويوضح الجدول رقم (5) العمالة غير المواطنين كنسبة في دول مجلس التعاون خلال الفترة من 2012–2016م[1].

جدول (5): نسبة العمالة غير المواطنين[2].

نسبة العمالة غير المواطنين	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	88.7	88.8	86.8	87.6	87.9
قطر	90.5	90.9	91.2	92	92.3
الكويت	77.2	72.3	79.1	84.4	84.4
السعودية	79.4	67.7	75.2	76.4	72.5
الإمارت	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	82.3

4- البطالة

إن العوامل التي أدت إلى رفع مستوى البطالة في دول المجلس لا تتحملها حكومات هذه الدول فقط، بل شارك في صنعها المورد البشري الوطني نفسه والمتمثل بالشباب، لعدم قبولهم أو رغبتهم بمزاولة بعض الأعمال، مما سمح لتشغيل الأيدي العاملة من الوافدين لهذه الأعمال، ولعدم قبولهم بالأجور المعتدلة، فانعكس ذلك سلباً وأدى لرفع مستوى البطالة بين المواطنين في دول

(1) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ملامح سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الإصدار الأول، 2014م، ص13؛ العالي، حسن، **نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزير للدراسات، 2013م، ص6-7.

(2) المركز الإحصائي الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نشرة إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية2016، العدد4، 2018م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس، ويوضح الجدول رقم (6) نسب البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2012 الى عام 2016م [1].

جدول (6): نسبة البطالة[2].

نسبة البطالة	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	3.4	4.2	3.6	3.3	3.9
قطر	3	1.5	0.9	0.8	0.4
الكويت	7	7	5	4.7	4.7
السعودية	12.1	11.7	11.7	11.5	12.1
الإمارات	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	6.9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) إسماعيل، عبد القادر إسحق، **التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية**، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2009م، ص19-20.

(2) العالي: نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ص 11، بالرجوع إلى تقرير الإحصاءات الاقتصادية السنوية- مؤسسة الخليج للاستثمار، 2012م، ط 11، النشرة الاقتصادية الشهرية- سبتمبر/ أيلول 2012م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
دور القطاع المصرفي الإسلامي في التمويل والاستثمار وتطوره وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: القطاع المصرفي الإسلامي ودوره في التمويل والاستثمار.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي.

المطلب الثاني: الاستثمار الإسلامي.

المبحث الثاني: تطور القطاع المصرفي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: دور القطاع المصرفي الإسلامي في النمو في دول مجلس التعاون الخليجي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
القطاع المصرفي الإسلامي ودوره في التمويل والاستثمار

يقوم المصرف الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، وفقاً لأحدث الطرق والأساليب، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يقوم بتعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال ووضعها في مسارها الصحيح[1]، وترتكز أنشطة المصارف الإسلامية على التمويل والاستثمار كوسيلتين مهمتين في نشاطها المصرفي:

المطلب الأول: التمويل الاسلامي.

يعرف التمويل الإسلامي بأنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها، لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[2].

ويعد التمويل الإسلامي من أهم الأنشطة التي تساهم في تحقيق العائد والأرباح، كما أن التوسع في أساليب التمويل يساهم في زيادة التوسع في الاستثمارات الحقيقية، حيث أن التمويل يسهم في زيادة الإنتاج الحقيقي في المجتمع، وزيادة القدرة الإنتاجية، والذي ينعكس إيجاباً على زيادة الناتج القومي الحقيقي[3].

([1]) المشهراوي، أحمد حسين أحمد، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003م، ص52 ؛ مقداد، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، ص 247.

([2]) قحف، منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي:تحليل فقهي اقتصادي**، جدة، السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات، 2004م، ط3، ص12.

([3]) بشارات، هيا جميل، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، عمان، الاردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008م، ط1، ص 64 ؛ أبو الهيجاء، الياس عبدالله، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية**، اطروحة دكتوراة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، 2007م، ص 26 ؛ البلتاجي، محمد، **صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**، 21 – ابريل – 2014م www.beltagi.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتمويل الإسلامي دور فاعل في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث أن وظيفة التمويل بشقيها –تجميع الأموال وتوظيفها– تقوم في المنهج الإسلامي على أساس توفير السيولة النقدية للمشروعات الاستثمارية، على أن تكون نتائج هذا النشاط مبنية على المضاربة المشتركة بين المصرف وأصحاب العمل من جهة، وبين المصرف وأصحاب المال من الجهة الأخرى[1].

وتستمر ملكية رأس المال للمالك الأصلي في التمويل الإسلامي، إذ أن طبيعة التمويل الإسلامي قائمة على مبدأ أساسي وهو (الخراج بالضمان، والغنم بالغرم)، ويبقى الممول شريكاً للمتمول غنماً وغرماً، بخلاف المقترض بفائدة، فإن ملكية رأس المال تنتقل إلى الطرف الآخر، وهذا يؤكد على أنه في حالة الإقراض بفائدة فإن العلاقة بين المقرض والمقترض هي علاقة دائن بمدين وبالتالي تنفصل شخصية الدائن عن المدين بمجرد إقراضه، وضمان إسترداده للأصل والفائدة المترتبة عليه، وهكذا فإن الموارد والمدخرات يتم تجميعها من الأغنياء والفقراء ويعاد توزيعها لصالح الأغنياء فقط[2].

كما أن التمويل الإسلامي الذي يقوم على أساس المشاركة أو المضاربة لا يمنح للعميل لمجرد قدرة العميل على التسديد أو ملاءته فحسب، وإنما ينظر في جدوى المشروع مما يعمل على تزاوج عناصر الإنتاج وذلك بتوفير رأس المال مما يتحقق معه مبدأ التخصيص الأمثل للموارد

([1]) مشتهى، بهاء الدين بسام، **دور المصارف الاسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996–2008**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011م، ص36 ؛ عبد، أحمد ياسين، محمد، اسماعيل عزيز، **التمويل الاستثماري في المصارف الاسلامية وأهميته الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعه، 2013م، ص464.

([2]) بشارات: التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 64–65.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية، مما يعني العدالة في توزيع الثروة بين جميع أفراد المجتمع[1]، بخلاف التمويل الربوي القائم على الدَّين بين الممول والمتمول، فهو يحمِّل الإنتاج كلفة الفائدة التي يدفعها المتموِّل للمموِّل، ويتم ترحيلها للمستهلكين عبر الأسعار التي لا بد أن ترتفع كنتيجة طبيعية لارتفاع التكاليف، لذلك فإن الربا مصدر رئيس من مصادر التضخم، كما أنه يؤدي إلى تركز الثروة، ذلك أن التمويل الربوي يتجه إلى وحدات فائض مليئة لكنها بحاجة إلى سيولة، أما وحدات العجز الحقيقي لن تحصل على التمويل لعدم امتلاكها الضمانات المطلوبة، ولا يتحمل الممول في التمويل الربوي شيئاً من المخاطرة، أما المتمول فهو يتحمل مخاطر الاستثمار كاملة، أي أن التمويل الربوي ليس عادلاً في توزيع المخاطرة، ويتجه في الغالب نحو التمويل قصير الأجل وينأى عن التمويل طويل الأجل الذي هو عماد الاستثمار الحقيقي، وأن الفائدة تمثل عقبة بوجه الاستثمار الحقيقي لأن المتمول يقارن بين كلفة التمويل (سعر الفائدة) وعائد التمويل الذي يتوقع الحصول عليه من العملية الاستثمارية، وحينما لا يكون الفرق كافياً لإقناع المتمول بالشروع بالاستثمار فإنه لن يُقدِم عليه[2].

المطلب الثاني: الاستثمار الإسلامي

يشير الاستثمار في الإسلام إلى كل نشاط فردي أو جماعي يتم من خلاله التعرف على الثروات والموارد التي خلقها الله في هذه الأرض والحصول عليها، وتوظيفها في المجالات التي تؤدي

([1]) محيسن، فؤاد محمد أحمد، **دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية**، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، 2003م،ص172.

([2]) السبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً**، مطبعة حلاوة، 2012م، ط1، ص34-35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى زيادتها ونمائها أو الانتفاع بها والمحافظة عليها، وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية[1]، ويعد استثمار المال واجباً شرعياً في الإسلام، كما أن المحافظة على الأموال من مقاصد الشريعة[2].

ويعرف الاستثمار الإسلامي بأنه:" توظيف الموارد المالية المتاحة أمامه في قنوات الاستثمار بمباشرة الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والخدمية بنفسه أو بالمشاركة والمضاربة مع قطاعات الأعمال الأخرى في مشروعات بعد دراستها بهدف المحافظة عليها ونموها بما يحقق التنمية وعائداً مجزياً يخدم مصلحة المجتمع في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وما تفرضه الجهات الرقابية والمتابعة" [3]، ويعدّ الاستثمار المصدر الرئيسي لتوليد الإيرادات، والأداة التي تعكس المساهمة في الجهد الإنمائي للمجتمع، ويعدّ الاستثمار الإسلامي استثماراً حقيقياً، لأن ما يتم التعامل به عبارة عن أصول وموجودات حقيقية وليست مجرد أصول مالية، فتقابل كل وحدة نقدية مقدمة إلى المجتمع سلعاً وخدماتٍ تساهم في تحقيق قيمة مضافة حقيقية، وبالتالي فإن الاستثمار الإسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النشاط أو الأصل الممول[4]، فهو أحد دعائم النمو الاقتصادي، لما ينتج عنه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية، كما أن الاستثمار من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد

([1]) زيتون، منذر عبدالهادي رجب، **تقييم جودة وأداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الاردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010م، ص27 ؛ محمد، أحمد تمام، **دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامي والفكر المحاسبي الحديث**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 1975م، ص119.

([2]) زيتون: تقييم جودة وأداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الاردنية، ص27 ؛ محمد: دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامي والفكر المحاسبي الحديث، ص119.

([3]) المكاوي، محمد محمود، **الإستثمار في البنوك الإسلامية**، دار الفكر والقانون، 2011م، دون طبعة، ص93.

([4]) المرجع السابق، ص93.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني لصالح الاختلالات الهيكلية فيه، ويتحقق من الزيادة في حجم الاستثمارات الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية، وتشغيل القوى العاملة[1].

ويمكن تصنيف الاستثمار في البنوك الاسلامية إلى نوعين كما يلي:

1- **الاستثمارات المباشرة:** وفي هذه الحالة يكون المصرف هو المسؤول عن السلع والخدمات في المشروعات التي يتولى إنشائها مسئولية كاملة، من حيث دراستها وتمويلها وإدارتها، وذلك بالاعتماد على إمكاناته وخبراته الفنية، والمالية، والاقتصادية، ويعود دافع المصرف الإسلامي للقيام بالاستثمار المباشر إلى طبيعته المميزة كمؤسسة استثمارية وليس مجرد وسيط مالي، والتي تفرض عليه البحث عن الفرص الاستثمارية، والعمل على إنشاء وإقامة المشروعات مباشرة، ومن الأفضل أن يكون هذا النوع من الاستثمار محدوداً لتخفيف الأعباء التي تقع على المصرف إضافة إلى توسيع نطاق المستثمرين والمستفيدين من أموال المصرف، و يأخذ الاستثمار المباشر عدة أشكال والتي من أهمها توظيف أموال البنك في مشروعات ذات جدوى اقتصادية مثل:

أ. شراء أصول أو سلع معينة وتأجيرها والحصول على مردود التأجير أو بيعها والحصول على عائد البيع.

ب. مساهمة البنوك الاسلامية في الشركات التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، لأن هذه الشركات تمثل فروعاً استثمارية للبنوك الإسلامية.

([1]) الحنيطي، هناء محمد هلال، **دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد42، العدد2، 2015م، ص559.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. الاستثمار في الشركات الاستثمارية: وهي شركات متخصصة في بناء المحافظ الاستثمارية وإدارتها.

ث. الاستثمار في الأوراق المالية: تقوم المصارف الإسلامية بالاستثمار في الأوراق المالية من خلال شراء أسهم الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في نشاطها الأساسي[1].

2- **الاستثمار غير المباشر**: يقوم البنك في هذا النوع من الاستثمار بالاشتراك مع أشخاص طبيعيين أو معنويين، لتأسيس مشروع جديد، أو الإشتراك في مشروع قائم له شكل قانوني معين، ويتحدد دور البنك في هذه المشروعات وفقا لقيمة مساهمته، ومدى مشاركته في الإدارة الفعلية، وهو شكل شائع لدى معظم المصارف الإسلامية، ويشتمل الاستثمار غير المباشر على أكثر من صيغة، من أهمها: عقود المشاركات، وعقود البيع مثل عقد الإجارة والمرابحة والاستصناع [2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) غزازي، عماد، **دور المصارف المالية في تدعيم السوق المالي**، دار الفكر الجامعي، ط1، 2010م، ص 54-55 ؛ زيتون: تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الاسلامية الاردنية ، ص33- 34 ؛ عبد: و محمد: التمويل الاستثماري في المصارف الاسلامية وأهميتة الاقتصادية، ص468.

(2) زيتون: تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار، ص34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
تطور القطاع المصرفي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي.

على الرغم من الانتشار الواسع الذي حققته المصارف الإسلامية في مختلف البلدان، كان لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي دورٌ أساسيٌ في تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، حيث أنه يضم (51) مصرفاً إسلامياً بالكامل، وتدير هذه المصارف موجودات بنحو(542) مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من العام 2017م، ما يمثل (90%) من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العربية، كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي (50%) من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية[1].

وتحتل الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي مكانة الصدارة في قلب الصناعة المصرفية الإسلامية، مع وجود أكبر البنوك في العالم الإسلامي التي نشأت في دول مجلس التعاون الخليجي وهما مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية، وبيت التمويل الكويتي "بيتك" في الكويت، وتبلغ إجمالي أصولهما(46) مليار دولار أمريكي و (40) مليار دولار أمريكي على التوالي، ومن المتوقع أن تشهد أنشطة الصناعة المصرفية الإسلامية ارتفاعاً لاحقاً على خلفية الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في المنطقة[2].

([1]) نعمة، نغم حسن، نجم، رغد محمد، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسة للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد12، العدد2، 2010م، ص131 ؛ مصرف البحرين المركزي www.banksbahrain .org

([2]) مجلة الصيرفة الاسلامية، **البحرين تحتضن أكبر عدد من المؤسسات المصرفية الإسلامية**، السبت، 20 تشرين1/ اكتوبر 2012م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتلبية الاحتياجات المتنامية للتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد لجأت معظم البنوك التقليدية إما إلى تأسيس بنوك تابعة جديدة، أو توفير نافذة للتعاملات المصرفية الإسلامية ضمن إطار بنية التعاملات التقليدية القائمة لديها، بينما قام عدد قليل من تلك البنوك بإعادة الهيكلة وتحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، مثل بنك دبي في الإمارات، والبنك السعودي في البحرين [1].

وسيتم تالياً التعرف على تطور القطاع المصرفي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي:

1. تطور القطاع المصرفي الإسلامي في البحرين.

شهدت البحرين في السنوات الأخيرة تحولاً سريعاً لتصبح مركزاً عالمياً في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، والدولة المضيفة لأكبر تجمع من المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط، وقد تأسس فيها أول بنك إسلامي عام 1979م وهو بنك البحرين الإسلامي، وساهم البنك بدور محوري مهم في تطوير صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى تأسيس مجموعة البركة المصرفية عام 2002م، والتي تعدّ أنموذجاً ناجحاً للمؤسسات المالية التي تبنت مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وتقدم المجموعة خدماتها المصرفية المميزة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في مختلف المجالات المصرفية إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها، وبلغت مكاتب وفروع مجموعة البركة المصرفية أكثر من 700 فرع[2].

([1]) مجلة الصيرفة الاسلامية، **البحرين تحتضن أكبر عدد من المؤسسات المصرفية الإسلامية**، السبت، 20 تشرين1/ اكتوبر 2012م.

([2]) نعمة و نجم: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، ص146 ؛ بنك البحرين الإسلامي www.bisb.com ؛ مجموعة البركة المصرفية www.albaraka.com .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتميز البحرين بأنها سوقٌ رائدة للسندات الإسلامية (الصكوك)، وتستضيف البحرين كذلك عدداً كبيراً من المنظمات والهيئات الهامة لتطوير الخدمات المالية الإسلامية، منها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومركز إدارة السيولة، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، وشركة دار المراجعة الشرعية، وهو ما ساعد على تطور الصناعة المصرفية، وتنوع أدواتها التمويلية بشكل كبير، حيث قفز إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في البحرين من(1.9) مليار دولار عام 2000م إلى(25.4) مليار دولار عام 2012م ، أي انها ازدادت بأكثر من 12 ضعفا خلال تلك الفترة [1].

2. تطور القطاع المصرفي الإسلامي في قطر.

تضم قطر أربعة مصارف إسلامية، وهي: مصرف قطر الإسلامي، وبنك قطر الدولي الإسلامي، وبنك بروة، ومصرف الريان، ويعد مصرف قطر الإسلامي أول هذه المصارف الإسلامية، والذي تأسس عام 1982م، ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة (42%) من قطاع الصيرفة الإسلامية في قطر، و(12%) من إجمالي السوق المصرفية، ويقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال فروعه المنتشرة في مختلف أنحاء قطر، ويتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية، ويمتلك مصرف قطر الإسلامي حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطر، ومنها: مصرف كيو إنفست، وشركة بيمة، وشركة الجزيرة للتمويل، أما بنك

(1) عبد المنعم، هبه، **انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2016م، ص30-31 ؛ مصرف البحرين المركزي www.cbb.gov.bh.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطر الدولي الإسلامي، فقد تأسس عام1991م، ويعمل البنك في إطار المعايير المحلية والدولية لتقديم أفضل منتجات الودائع والتمويل والتأمين لعملائه وفق الشريعة الإسلامية، وتأسس مصرف الريان عام 2006م، ويقدم الخدمات المصرفية والتمويلية، المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد بنك بروة أحدث بنك في قطر ويقدم مجموعة من الخدمات المصرفية الإسلامية برأس مال يبلغ (3) مليارات ريال قطري، وقام بنك بروة بالاستحواذ على كامل أسهم شركة المستثمر الأول، كما قام بالاستحواذ على شركتي الأولى للاستثمار والأولى للتمويل[1].

وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية الأربعة العاملة في قطر بنهاية العام 2015م حوالي (81.3) مليار دولار محققة نسبة نمو (17.1 %) عن نهاية العام 2014م، وبلغ حجم الودائع في المصارف الإسلامية حوالي (53.9) مليار دولار، محققة الزيادة بنسبة (10.5 %) عن العام 2014م، وبلغ رأسمال المصارف الإسلامية القطرية الأربعة حوالي(11.4) مليار دولار، كما حققت المصارف الإسلامية أرباحاً بلغت حوالي(1.4) و(1.5) مليار دولار بنهاية العام 2014م و2015م على التوالي، واستحوذت المصارف الإسلامية القطرية على أكثر من (26.6%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي القطري، و(30.2%) من الودائع، و(30.8%) من القروض، و(30.8%) من رأس المال في نهاية العام 2015م [2].

([1]) مصرف قطر الاسلامي www.qib.com.qa ؛ اتحاد المصارف العربية– إدارة الدراسات والبحوث، **القطاع المصرفي القطري: قوة، ومتانه، ونمو**، 9 /9/ 2016 م ، www.uabonline.org ؛ بنك قطر الدولي الإسلامي www.qiib.com.qa؛ مصرف الريان www.alrayan.com؛ بنك بروة www.barwabank.com.

([2]) المرجع السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **تطور القطاع المصرفي الإسلامي في الكويت.**

تلعب الكويت دوراً ريادياً في مجال الصيرفة الإسلامية وذلك بإنشاء ثاني بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي، والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي، والذي أنشئ عام 1977م، وساهمت الحكومة ممثلةً بالهيئة العامة للإستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بتأسيس مصرف بوبيان الإسلامي ليصبح المصرف الإسلامي الثاني في الكويت بعد بيت التمويل الكويتي، والذي تأسس في العام 2004م، وتلاه بنك الكويت الدولي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية منذ الأول من يوليو 2007م، ثم تأسس بنك وربة عام 2010م ليحتل مكانة ريادية بين البنوك العالمية عامة والبنوك الإسلامية بوجه خاص، وفي عام 2010م تحول البنك الأهلي المتحد إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما قررت الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي عام 2014م التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية ليصبح بذلك سادس مصرف يعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية[1].

وبلغ حجم الأصول الإسلامية في الكويت عام 2014م حوالي(87.8) مليار دولار، ويمثل نحو (47%) من إجمالي الأصول المصرفية في الكويت، وبلغ حجم القروض في المصارف الإسلامية الكويتية حوالي (51) مليار دولار، وتمثل (43%) من إجمالي القروض، وبلغ رأسمال

(1) اتحاد المصارف العربية– إدارة الدراسات والبحوث، **تطورات القطاع المصرفي الكويتي: استمرار التطور والتقدم**، www.uabonline.org ؛ مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakgi.com ؛ مصرف بوبيان www.bankboubyan.com؛ بنك الكويت الدولي، www.kib.com.kw؛ بنك وربة www.warbabank.com ؛ البنك الأهلي المتحد www.ahliunited.com.kw.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصارف الإسلامية الكويتية حوالي (11) مليار دولار، وتمثل (41%) من الإجمالي، كما حققت المصارف الإسلامية في الكويت خلال تلك الفترة أرباحا بلغت حوالي (539) مليون دولار[1].

وتشير الإحصاءات والأرقام خلال السنوات الثلاث الماضية إلى أن حصة البنوك الإسلامية الكويتية من محفظة القروض والتمويل في نمو مستمر، حيث ارتفعت بحوالي (3.7) مليار دينار من (13.75) مليار دينار عام 2014م إلى (17.42) مليار دينار عام 2017م، وبالتالي ارتفعت حصة البنوك الإسلامية في الكويت من (38%) إلى (41%) نهاية سبتمبر 2017م، كما عززت البنوك الإسلامية من حصتها السوقية في ودائع العملاء من (43.5%) نهاية شهر سبتمبر 2014م إلى (46.2%) نهاية شهر سبتمبر 2017م، وبالتالي ارتفعت ودائع العملاء بحوالي (3) مليارات دينار من (16.6) مليار دينار إلى (19.52) مليار دينار خلال الفترة ذاتها، كما حققت صافي أرباح بقيمة(230) مليون دينار وبحصة من الإجمالي بلغت (41%) صعوداً من (34%) للفترة ذاتها[2].

4. **تطور القطاع المصرفي الإسلامي في السعودية.**

يبلغ عدد المصارف الإسلامية في السعودية أربعة مصارف حالياً، وهي: مصرف الراجحي وهو أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم والذي بدأ نشاطه عام 1957م، ويتمتع بمركز مالي قوي، ويضم(500) فرعاً، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية، وتلاه بنك الجزيرة الذي أنشأ عام 1976م، وفي العام 1998م إتخذ مجلس إدارة البنك قراراً بتحويله من بنك

([1])، اتحاد المصارف العربية– إدارة الدراسات والبحوث، تطورات القطاع المصرفي الكويتي: استمرار التطور والتقدم www.uabonline.org.

([2]) مجلة الصيرفة الإسلامية www.islamicbankingmagazine.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي العام 2002م نجح البنك بتحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام الشريعة، وأنشئ بنك البلاد عام 2004م برأس مال(6) مليار ريال سعودي، و مصرف الإنماء، الذي تأسس في العام 2006م لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية.[1]

وتمتلك البنوك الإسلامية الأربعة نحو (25%) من أصول الجهاز المصرفي المحلي، وفي نهاية عام 2015م بلغت قاعدة أصول القطاع المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية حوالي (1,151) مليار ريال سعودي، تمثل نحو (21%) من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، وبمعدل نمو بلغ (8%) في عام 2014م، وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية الأربعة العاملة في السعودية بنهاية عام 2016م حوالي (147.3) مليار دولار، وبلغ حجم الودائع في المصارف الإسلامية السعودية حوالي (116.8) مليار دولار أي نحو (28%) من إجمالي الودائع، كما بلغ رأسمال المصارف السعودية الأربعة حوالي (21.9) مليار دولار أي (25%) من الإجمالي، كما حققت المصارف الإسلامية أرباحاً بلغت حوالي (2.8) مليار دولار بنهاية العام 2015م و(1.5) مليار دولار بنهاية عام 2016م، وتجدر الإشارة إلى دخول مصرفيين إسلاميين هما مصرف الراجحي ومصرف الإنماء ضمن لائحة أكبر (10) مصارف عاملة في السعودية، ووفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي فإن (50%) من أصول القطاع المصرفي السعودي متوافقة مع الشريعة

([1])، اتحاد المصارف العربية: إدارة الدراسات والبحوث، **القطاع المصرفي السعودي: ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي**، 2016/9/7م، www.uabonline.org؛ مصرف الراجحي، www.alrajhibank.com.sa؛ بنك الجزيرة www.baj.com.sa؛ بنك البلاد، wwwbankalbilad.com؛ مصرف الانماء www.ali[nma.com.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية، وتمثل المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة في السعودية حوالي (20%) من إجمالي المنتجات المصرفية الإسلامية على مستوى العالم[1].

5. تطور القطاع المصرفي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة.

يبلغ عدد المصارف الإسلامية العاملة حالياً ثمانية مصارف، وهي: بنك دبي الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، مصرف أبو ظبي الإسلامي، بنك نور الإسلامي، مصرف الهلال، ومصرف عجمان، بالإضافة إلى فرع لبنك النيلين السوداني، وقد تأسس بنك دبي الإسلامي كأول مصرف إسلامي في الإمارات عام 1975م، وتلاه بنك أبو ظبي الإسلامي الذي تأسس عام 1997م، و يضم 82 فرعاً، وتم تأسيس مصرف الشارقة الإسلامي في العام 1975م وذلك تحت إسم "بنك الشارقة الوطني"، وظل يمارس الأعمال المصرفية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002م بكونه أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي، وفي عام 2004م تم تأسيس مصرف الإمارات الإسلامي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية مع أعلى معايير مبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

وبلغت حصة المصارف الإسلامية في الإمارات حوالي (19%) من موجودات القطاع المصرفي المجمعة في نهاية العام 2015م، وواصلت المصارف الإسلامية نموها، وارتفعت أصولها حتى وصلت عام 2015م نسبة (14.6%)، وارتفع نصيب المصارف الإسلامية إلى إجمالي

([1]) ، اتحاد المصارف العربية: إدارة الدراسات والبحوث، القطاع المصرفي السعودي: ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي، 7/ 9/ 2016م ؛ **المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة**، صندوق النقد الدولي، 30 يونيو 2016م، ص24.

([2])، اتحاد المصارف العربية– إدارة الدراسات والبحوث، **القطاع المصرفي الإماراتي: أكبر قطاع مصرفي عربي**، 11/ 5/ 2016م www.uabonline ؛ مصرف أبو ظبي الإسلامي www.adib.ae؛ مصرف الشارقة الإسلامي www.sib.ae ؛ مصرف الإمارات الإسلامي www.emiratesislamic.ae.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجودات المصرفية من (17.4%) عام 2013م و(17.6%) عام 2014م إلى أكثر من (19.0%) عام 2015م، وارتفعت نسبة التمويل الإسلامي إلى (15.4%) مقابل ارتفاع (8.0%) في إجمالي القروض والسلف المصرفية، ليرتفع بذلك نصيبها من (20.8%) عام 2014م إلى (22.2%) عام 2015م، وهذه المؤشرات تدل بوضوح على استمرار تنامي الصيرفة الإسلامية وتوسعها في دولة الإمارات مستفيدة من التحسن في المناخ الاقتصادي الحالي وتنوع الاقتصاد الوطني[1].

وتمكنت البنوك الإسلامية في الإمارات عموماً من تحقيق نتائج مالية قوية خلال الأعوام الماضية، وبرهنت أنها تتمتع برؤوس أموال قوية ذات مستويات سيولة كبيرة، مستفيدة من تحسن المناخ الاقتصادي وعودة الدورات الاقتصادية في الأسواق العالمية إلى التناغم، ولذلك فإن مخاطر إفلاس البنوك الإسلامية ومخاطر التخلف عن السداد أقل بكثير من مخاطر البنوك التقليدية[2].

6. تطور القطاع المصرفي الإسلامي في عُمان.

صدرت التشريعات المتعلقة بالمصارف الإسلامية في عُمان عام 2012م بموجب المرسوم السلطاني رقم 2012/69م، والذي أكد على خضوع المصارف الإسلامية لجميع القواعد الواردة في القانون، شريطة أن لا يتعارض القانون مع طبيعة عملها، وقد أصدر البنك المركزي الإطار التشريعي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية والذي يعدّ بمثابة لائحة لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في السلطنة، حيث تضمن هذا الإطار أسس تعامل البنك المركزي مع المصارف

([1]): اتحاد المصارف العربية– إدارة الدراسات والبحوث: القطاع المصرفي الإماراتي: أكبر قطاع مصرفي عربي، 5/11/ 2016م www.uabonline؛ مجلة الصيرفة الإسلامية، السبت 23 كانون 1 / ديسمبر 2017م www.islsmicbankingmagazine.org.

([2]) المرجع السابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية بما يتوافق مع خصوصيتها[1]، وبالرغم من حداثة القطاع المصرفي الإسلامي في عمان، فإن أداء القطاع المصرفي الإسلامي جيداً خلال السنوات الخمس، بوجود مصرفين إسلاميين، وبلوغ النوافذ الإسلامية إلى 76 فرعاً منتشرة في أنحاء عُمان، وقد بلغت حصة الصيرفة الإسلامية من الأصول في السوق المالي (12.6%)، و(12.9%) من حيث التمويل، وبلغت ودائع العملاء (13.8%) نهاية عام 2017، وتعد هذه النسب مشجعة ويمكن التنبؤ من خلالها بتطور القطاع المصرفي الإسلامي في عُمان[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) عبدالله، آمال كامل، **البنوك الاسلامية في سلطنة عمان بين دعم ورقابة البنك المركزي**، مجلة الفكر، العدد الثالث عشر، 2016م، ص29 ؛ **القطاع المصرفي العماني: مزيد من التطور والنمو**، اتحاد المصارف العربية www.uabonline.org .

(2) سامح أمين: **ندوة (أخبار التمويل الإسلامي) تستعرض دور الخدمات المصرفية والتكافل الإسلامي في تعزيز النمو الاقتصادي**، جريدة الوطن، 2018/3/14م، http://alwatan.com/details/249459 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

دور القطاع المصرفي الإسلامي في النمو في دول مجلس التعاون الخليجي.

يلعب القطاع المصرفي الإسلامي دوراً مهماً في النمو، كما يرتبط نمو القطاع المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فهما عنصران مؤثران ومتأثران، فالمصرف الإسلامي والذي يعدّ مؤسسة اقتصادية، واجتماعية، ومالية، ومصرفية، يقوم بتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، بعيداً عن اكتنازها، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الذي يتحقق من خلال توفير رأس المال وتشجيع الاستثمار في مشاريع مجدية اقتصادياً، وتوفير ما يلزم المشروع من معدات وأدوات لتلبية حاجة المستثمرين، وتوفير المعاملات المالية المختلفة والمأطرة بأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يجذب المتعاملين المسلمين نحو التعامل مع المصارف الإسلامية لبعدها عن الربا[1].

كما أن التطورات والاتجاهات المالية والاقتصادية على الصعيد العالمي والمحلي، تلعب دوراً مهماً في تطور الصناعة المصرفية الإسلامية، وزيادة منافستها للمصارف التقليدية، وتعزيز دور القطاع المصرفي، بما يساهم في زيادة الخدمات المقدمة من المصارف الإسلامية، وزيادة معدلات

([1]) مقداد، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، ص 247، العبادي، عبدالله عبد الرحيم، **موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة** ، أطروحة دكتوراة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 1982م، ص184؛ خالدي، خديجة، **خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، ص160 ؛ الرفيق، محمد يحيى، **أثر التمويل المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية**، أطروحة دكتوراة ، جامعة ذمار، اليمن، 2007م، ص12-19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويل والاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة الأفراد المودعين في هذه المصارف، ويتبين من خلال زيادة أعداد المصارف الإسلامية، والنوافذ الإسلامية، توجه الأفراد نحو التعامل المصرفي الإسلامي، حيث أنه وبحسب تقرير "اتحاد مصارف الإمارات"، فإنه قد تم التوصيه بتوفير أساس راسخ للنوافذ المصرفية الإسلامية[1]، ويمكن القول أن هذه التوصية تعكس الوعي الاستثماري لدى الأفراد، وتوجههم نحو المعاملات الإسلامية، ونجاحها مقارنة بالمعاملات الربوية، كما أن نجاح المصارف الإسلامية وتفوقها على المصارف التقليدية في الجانب الاستثماري قد جعلها تتفوق في الأداء على المصارف التقليدية المدرجة في البورصة، مما يساهم في توجه المستثمرين المحليين والعالميين للتعامل معها، وينعكس إيجاياً على زيادة حصة المصرف في سوق رأس المال، وزيادة أصوله، وهو ما تم بيانه سابقاً في تطور القطاع المصرفي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما أكده مجموعة من الخبراء الماليين في قطر[2]، حيث يساهم أداء المصرف الإسلامي في تشجيع الاستثمار المحلي والعالمي وزيادة تدفق رؤوس الأموال والمدخرات المحلية والأجنبية، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية من خلال زيادة عدد المشاريع، وتوفير فرص العمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) فوزية عزاب: **نمو القطاع امصرفي في الإمارات بفضل التنوع الاقتصادي**، 2018/8/30م، https://www.forbesmiddleeast.com/%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-/%D8%A8%D9%81%D8%B6%D9%84-%D8%A7%D9%84

([2]) **نمو متسارع للصيرفة الإسلامية في قطر**، جريدة الوطن، 2016/8/21، http://www.al-watan.com/news-details/id/21480.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما يساهم في تخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى دور الاستثمار في تحسين الحركة التجارية، وكل ذلك ينعكس إيجاباً على تحقق النمو الاقتصادي[1].

كما أن المصارف الإسلامية توفر آليات تمويل مختلفة ويمثل أداة فعّالة لتجميع الادخار الوطني ولتوزيع الموارد داخل الاقتصاد[2]، وتساهم كذلك في تمويل مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحقيق الأرباح والعوائد التي تنعكس ايجاباً على أداء المصارف، والنمو في الأصول وحقوق المساهمين، ولبعدها عن الربا فإنه يتوقع أن يكون هامش الربح أعلى من المصارف التقليدية، بالإضافة إلى انخفاض التضخم الناتج عن التعامل الربوي[3]، ولأن التمويل الإسلامي يعتمد على المشاركة في تحمل المخاطر وقوة الرابطة بين الإئتمان والضمان، يعدّ التمويل الإسلامي ملائماً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها النمو[4]، وهو ما يعكس الجانب الاجتماعي للمصارف الإسلامية، والذي يساهم في توفير الدخل والعمل للأفراد، ويساهم في زيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد ثبت قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية كما في عام 2008م، وكما في أزمة تراجع أسعار النفط، إذ أن قواعد العمل المصرفي الإسلامي، المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية لم تتأثر وبقيت ثابتة لصالح العميل ولصالح المصرف، وهو ما تتميز به المؤسسات التي

([1])أحمد، موفق، خضير، حلا سامي، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية: نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010م، ص 3-4.

[2] شياد، فيصل، إسماعيل، مومني، **هل ساهمت المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11، 2016م، ص3.

([3]) السبهاني، الوجيز في التمول والاستثمار، ص 34.

([4]) لاغارد، **التمويل الاسلامي قادر على المساهمة بنمو اقتصادي أكبر**، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 11/11/ 2015، الساعة 11:22 www.kuna.net.kw

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز من ثقة المستثمرين المتعاملين مع القطاع المصرفي الإسلامي[1]، ويعدّ تطوير الأدوات المالية الإسلامية ضرورياً لمعالجة المشكلات المتعلقة بالأزمة المالية، كالأدوات التي تساهم في تنامي التمويل الشخصي، وتقليل التكلفة، وتحسين إدارة المخاطر، وجودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف الإسلامية، وكل ذلك ينعكس إيجاباً على معالجة المشكلات الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي[2].

وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأنها غنية بالنفط، وقد ساهمت الفورة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى وجود إطار إشرافي متماسك ومتين، واستقرار النظام المصرفي المدعوم نسبياً بتمويل رأسمالي قوي، وبرامج التنمية المختلفة التي طرحتها الحكومات من أجل تنويع الاقتصاد، ووجود مراكز مالية وعدد من المنظمات المالية الإسلامية في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية والارتقاء بها إلى مستويات أعلى[3].

ومما سبق تبين وجود علاقة مهمة بين التطور القطاع المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن التمويل المحلي المقدم من قطاع المصارف الإسلامية، والتطور في الخدمات المصرفية الإسلامية، يحفز ويعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، [4]، حيث أن للمصارف الإسلامية دور حيوي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون

([1]) **نمو متسارع للصيرفة الإسلامية في قطر**، جريدة الوطن، 2016/8/21، http://www.al-watan.com/news-details/id/21480.

([2]) المرجع السابق.

([3]) مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com ؛ مجلة الصيرفة الإسلامية: البحرين تحتضن أكبر عدد من المؤسسات المصرفية الإسلامية، السبت 20 تشرين 1/ اكتوبر، 2012م.

([4])Tabash, Mosab, Dhankar, raj (2014), **The flow of Islamic finance and economic growth : An empirical evidence of Middle East,** journal of finance and accounting, vol 2, no 1, 2014,p18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجي، بالإضافة إلى تأثر أداء المصارف الإسلامية بالنمو الاقتصادي للدول، حيث أن التنوع الاقتصادي، وتحسن الوضع المالي، وتوفر الموارد الطبيعية، وزيادة التوسع في التجارة، وتوفر التكنولوجيا، يساهم جميعها في توظيف الأموال بعدة آليات تمويلية، وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الإسلامية بما يلبي حاجة الأفراد، وزيادة معدلات الاستثمار، والذي يحقق نمواً للقطاع المصرفي الإسلامي، ويعزز دوره في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
التحليل الإحصائي

يتضمَّن هذا الفصل عرض مفصل للتحليل الإحصائي، والتطرق إلى التعريف بالمنهج الذي يخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تناسب متطلبات الدراسة، ومن ثم بيان النتائج التي تم التوصل إليها والاستنتاجات والخروج بالتوصيات التي تفيد صاحب القرار.

منهجية الدراسة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة تبين بأن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج القياسي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات البنك الدولي والتي تقدم إحصائيات لغالبية دول العالم، وعلى بيانات التقارير السنوية للبنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة محل الدراسة.

وتم اعتماد بيانات سنة 2010 كسنة أساس، كما تم توحيد بيانات الدراسة بالدولار الأمريكي لكل متغيرات الدراسة[1].

([1]) حيث قامت الباحثة بتحويل البيانات من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة (حسب أسعار سنة الأساس) باستخدام المكمش deflator، وتحويل البيانات للبنوك الإسلامية من العملات المحلية إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار الصرف للسنوات المختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان وذلك لحداثة القطاع المصرفي الإسلامي فيها، حيث تم تأسيس أول مصرف إسلامي عام 2012م.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في 10 بنوك إسلامية من البنوك الإسلامية المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لعدم توفر البيانات للبنوك التي لم يتم أخذها، فقد تم أخذ كل من مصرف الإمارات وبنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة، ومصرف الراجحي وبنك البلاد في المملكة العربية السعودية، كما تم أخذ بنك بوبيان والأهلي المتحد في الكويت، وبنك البحرين الإسلامي وبنك البركة في البحرين ومصرف قطر الإسلامي ومصرف الريَان في دولة قطر.

متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير أثر القطاع المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وبالاستناد إلى دراسات سابقة سوف تتضمن هذه الدراسة كل من المتغير المستقل "التطور المصرفي" مقاساً بإجمالي الودائع وإجمالي التمويل، والمتغير التابع "النمو الاقتصادي" مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن إجمالي الودائع وإجمالي التمويل تم قياسهما بمخفض الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لأسعار سنة 2010.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

سوف يتم عرض مفصل للتحليل الإحصائي، للتعرف على أثر التطور المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، البحرين) وذلك من عام **2007–2016**م ، إذ تم استخدام برنامج **(E-Views 7.0)** لمعالجة البيانات ومناقشة فرضيات الدراسة.

نموذج الدراسة:

شكلت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي محور اهتمام الكثير من الباحثين، وهناك العديد من الأدبيات النظرية التي تناولت هذه العلاقة، والتي توصلت إلى أن التطور المالي هو أحد أسباب النمو الاقتصادي، إذ أن إنشاء المؤسسات والأسواق المالية يزيد من توافر الخدمات المالية ، فالقطاع المالي يزيد من المدخرات ويوجهها إلى استثمارات منتجة، لذا يمكن للتطور في القطاع المالي أن يحث النمو الاقتصادي، وهذا ما توصل إليه كل من (Schumpeter,1912) (patrik 1960) (Mckinnon 1973) (show 1973) (levine 1999) في دراساتهم وغيرها من الدراسات التي بينت أن التطور المالي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة ولاختبار فرضياتها فقد تم بناء نموذج قياسي لقياس أثر التطور المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك خلال الفترة **(2007–2016م)**، وقد استخدمت الباحثة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) كمؤشر على النمو الاقتصادي (EG)، بينما استخدم إجمالي التمويل من البنوك الإسلامية (FINC) وإجمالي ودائع الادخار (DEPT) كمقياس للتطور المصرفي في البنوك الإسلامية (FINC).

وأخذت النماذج الصيغ التالية:

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- نموذج التمويل المالي([1]):

$$LRGDP_t = \gamma_0+\gamma_1 LFINC_t+e_{1a} \ldots\ldots (1)$$

$$LFINC_t= \theta_0+\theta_1 LRGDP_t+e_{2a} \ldots\ldots (2)$$

2- نموذج ودائع الادخار:

$$LRGDP_t =\alpha_0+\alpha 1 LDEPT_t+e_{1b} \ldots\ldots (3)$$

$$LDEPT_t= \beta_0+\beta 1 LRGDP_t+e_{2b} \ldots\ldots (4)$$

حيث أن:

LRGDP: اللوغريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي (EG) في البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

LFINC: اللوغريتم الطبيعي من إجمالي التمويل من البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

LDEPT: اللوغريتم الطبيعي من إجمالي ودائع الادخار من البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وصف متغيرات الدراسة

يعرض هذا الجزء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والمتمثلة بكل من (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي الودائع،إجمالي التمويل)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بجميع البنوك والبلدان في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للفترة **2007-2016**.

[1] Mohammed Ali Al-Oqool, Reem Okab, and Mohammed Bashayreh (2014), **Financial Islamic Banking Development and Economic Growth: A Case Study of Jordan,** international Journal of Economics and Finance, vol 6, N3, 2014, p74.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (7): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (بالمليون دولار)

المقياس	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الودائع	التمويل
المتوسط الحسابي	240.6858	1310.428	1786.309
الوسيط	145.685	1246.476	1741.21
الانحراف المعياري	203.7592	370.7124	438.4827
القيمة العليا	690.55	2064.566	2524.799
القيمة الدنيا	22.62	1256.223	908.042

نلاحظ من الجدول (7) ما يلي:

1. بلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (240.7) مليون دولار، وبانحراف معياري (203.75)مليون دولار، وقد بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة (690.55)مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة (22.62)مليون دولار، ومن القيم القصوى والإنحراف المعياري، نلاحظ وجود تباين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا قد يعود لطبيعة البلدان واختلاف حجمها ونشاطها الاقتصادي.
2. بلغ المتوسط الحسابي للودائع (1310.428)، وبانحراف معياري (370.71)، وقد بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة (2064.57)، في حين بلغت أقل قيمة (1256.22)، ومن القيم القصوى والإنحراف المعياري، نلاحظ وجود تباين بين البنوك في حجم الودائع ، وهذا قد يعود لوجود تباين في حجم البنوك وعدد فروعها وطبيعة البلد.
3. بلغ المتوسط الحسابي للتمويل (1786.31)، وبانحراف معياري (438.48)، وقد بلغت أكبر قيمة تم تسجيلها خلال الفترة (2524.8)، في حين بلغت أقل قيمة (908.042)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن القيم القصوى والإنحراف المعياري، نلاحظ وجود تباين بين البنوك في حجم التمويل، وهذا قد يعود لوجود تباين في حجم البنوك وعدد فروعها وطبيعة البلد.

اختبار ملائمة النموذج

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قامت الباحثة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالبنوك، وللفترة **(2007-2016)** مقابل الناتج المحلي الاجمالي للبلدان لنفس الفترة، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية.

1- اختبار الارتباط الخطي المتعدد ([1]) Multicollinearity Tests

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي عند كل متغيرمن المتغيرات التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

[1]) تشير ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد إلى الحالة التي يكون فيها متغيران أو أكثر مرتبطين بقوه مع بعضهما، وهذا يجعل من الصعب جداً معرفة تأثير كل متغير منفرد على المتغير التابع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (8): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	التمويل	الودائع	الناتج المحلي الاجمالي
التمويل	1.000		
الودائع	0.835*	1.000	
الناتج المحلي الاجمالي	0.010	0.559	1.000

* دال عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول (8) أن جميع قيم معامل الارتباط، لم تتجاوز (0.90)، وهذا مؤشر على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، حيث أن قيم معامل الارتباط الخطي التي تتجاوز (0.90) قد تعتبر مؤشراً لوجود ارتباط خطي متعدد، (Guajarati ،2004)هذا بالإضافة إلى أنه ومن خلال دراسة الأثر حسب المقطع، حيث أن بيانات الدراسة تعتبر سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية، وتسمى بيانات مجمعة (Panel data)، وتكمن قدرة هذا الأسلوب في حل مشكلة الارتباط الخطي حيث أن قيم المتغير الواحد لا ترتبط بشكل كبير فيما بينها ضمن المقطع الواحد (Guajarati, 2004).

2- اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة ([1])(STATIONARY TEST)

[1] تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عبر الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على إتجاه زمني فتكون السلسة غير مستقرة، ومن أهم الأساليب المستخدمة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة، وقد أوضحت أغلب الدراسات التطبيقية أن بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما تعاني من جذر الوحدة لذا يجب معالجة تلك البيانات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير استقرارا السلاسل الزمنية إلى ثبات كل متوسط وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغاير Covariance بين فترتين زمنيتين معتمد فقط على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الزمن الحقيقي الذي يتم فيه قياس التغاير، ويتم تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Root وذلك للتأكد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وقد تم إجراء اختبار ((Levin–Lin– Chu (LLC) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة (Unit root) ولملائمته للبيانات المقطعية المرتبطة بالزمن panel data، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث أن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيم مرتفعة لـ(R^2،F،t) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية. (Greene, 2003).

وتكون قاعدة القرار لاختبار (LLC) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (9): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحتسبة عند المستوى	الاحتمالية –P Value	النتيجة
الودائع	−0.12859	0.448	**غير ساكن عند المستوى**
الفرق الاول للودائع	-5.3372	0.000	**ساكن عند الفرق الاول**
التمويل	-4.37629	0.000	**ساكن عند المستوى**
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	−0.3516	0.3626	**غير ساكن عند المستوى**
الفرق الاول للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	−9.550	0.000	**ساكن عند الفرق الاول**

يشير الجدول (9) إلى نتائج اختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار Levin–Lin–Chu (LLC)، ومنه يتضح أن بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بـ (التمويل)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت مستقرة مع مرور الزمن عند المستوى، لأن القيم الإحتمالية (P- Value) للمتغير لم تتجاوز مستوى 5%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون هذه السلاسل الزمنية مستقرة، أما بقية المتغيرات، فقد أظهرت وجود جذر الوحدة (عدم الاستقرارية) عند المستوى، ولهذا تم أخذ الفرق الأول لقيم السلسلة الزمنية لضمان الاستقرارية.

3- اختبار الارتباط الذاتي ([1]) Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الإنحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الإختبار باستخدام إختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية للبنك الواحد)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الإختبار(Q-stat)، بمستوى معنوية Prob أقل من (0.05)، والجدول رقم (10) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول (10): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

المتغير	اختبار q-stat	Prob.	النتيجة
الودائع	0.0599	0.807	لا يوجد ارتباط ذاتي

[1] مصطلح الارتباط الذاتي يمثل الارتباط بين المشاهدات المتسلسلة لنفس المتغير خلال فترة زمنية (أو في مجال معين لبيانات المقطع الزمني)، ومضمونه هو أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة معينة ترتبط بقيم المتغير العشوائي الذي تسبقها أو تلحقها، ويلاحظ أن ظاهرة الارتباط الذاتي كثيرة الحدوث في بيانات السلاسل الزمنية أكثر منها في بيانات المقطع ولهذا يطلق عليها أحياناً بالارتباط الخطي المتسلسل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويل	0.1348	0.713	لا يوجد ارتباط ذاتي
الناتج المحلي الاجمالي	0.0493	0.824	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ من الجدول (10) أنه يمكن الجزم بعدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي عند جميع المتغيرات.

4- اختبار التوزيع الطبيعي([1])

في حالة البيانات المقطعية ذات السلاسل الزمنية يتم استخدام إختبار Jarque-Bera في إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في نموذج الإنحدار (المتغير التابع)، حيث يفترض إختبار التوزيع الطبيعي أن البيانات خاضعة لتوزيع طبيعي إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية فيها أكبر من 5%، ويعرض الجدول (11) نتائج اختبار Jarque-bera.

جدول (11): نتائج اختبار Jarque-bera

المتغير	قيمة Jarque-Bera	الدلالة
الأخطاء العشوائية لنموذج الإنحدار	3.121	0.209

ويتين من خلال الجدول (11) أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي عند اختبار أثرها على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع.

[1] هو أفضل وأكثر التوزيعات الاحتمالية المتصلة استخداماً في النواحي التطبيقية، وهو توزيع احتمالي متصل، جرسي الشكل ومتماثل حول الوسط الحسابي، ويمتد إلى مالا نهاية فى الاتجاهين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- اختبار استثناء فترات التباطؤ([1]) Lag Exclusion

ويستخدم هذا الاختبار في حالة اختبار السببية لـ Granger واختبار التكامل المشترك لـ Johansens حيث يشير من خلال قيمة الدلالة الى فترة التباطؤ الأمثل عند إجراء اختبار السببية والتكامل المشترك، ويعرض الجدول (12) نتائج اختبار Lag Exclusion

جدول(12): نتائج اختبار Lag Exclusion

فترة التباطؤ	χ^2
Lag 1	123.8825
الدلالة	0.0000
Lag2	13.9168
الدلالة	0.0002

يتضح من خلال جدول (12) أن فترة تباطؤ واحدة تعتبر الفترة الأمثل لاختباري Johansen و Granger حيث أشار الاختبار إلى وجود دلالة احصائية عند فترة تباطؤ واحدة.

6- نتائج اختبار Johansson's للتكامل المشترك([2])

[1] يستخدم هذا الاختبار لتحديد العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ، حيث يظهر أنه يمكن قبول استخدام فترة تباطؤ زمني واحده، أو فترتين لفترات تباطؤ مثلى على مستوى معنوية يقل عن 1%.

[2] يستخدم هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات،وتقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح هذا الاختبار العلاقة طويلة المدى بين متغيرين اثنين، حيث ان ** تدل على رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5٪ من الأهمية مما يدل على وجود ارتباط على المدى الطويل بين المتغيرات، وفيما يلي نتائج اختبار التكامل المشترك.

جدول (13): نتائج اختبار التكامل المشترك

السلسلة	الافتراض		None	At Most 1
الودائع–التمويل	القيم الذاتية الدنيا Trace	نتيجة الاختبار	71.95	28.72
		الدلالة**	0.0000	0.0014
	القيم الذاتية العليا Max	نتيجة الاختبار	64.69	28.72
		الدلالة**	0.0000	0.0014
الودائع–الناتج المحلي الاجمالي	القيم الذاتية الدنيا Trace	نتيجة الاختبار	38.22	12.38
		الدلالة**	0.0000	0.2606
	القيم الذاتية العليا Max	نتيجة الاختبار	38.14	12.38
		الدلالة**	0.0000	0.2606
التمويل– الناتج المحلي الاجمالي	القيم الذاتية الدنيا Trace	نتيجة الاختبار	65.17	37.71
		الدلالة**	0.0000	0.000
	القيم الذاتية العليا Max	نتيجة الاختبار	55.04	37.71
		الدلالة**	0.0000	0.000

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة تكامل مشترك باتجاهين بين كل من (الودائع – التمويل) و (التمويل – الناتج المحلي الاجمالي) مما يعني أن الودائع تؤثر على التمويل وتتأثر به على المدى، وأن التمويل يؤثر بالناتج المحلي الاجمالي ويتأثر فيه، في حين كانت العلاقة التكاملية بين (الودائع– الناتج المحلي الاجمالي) علاقة تكامل مشترك باتجاه واحد فقط مما يعني ان الودائع تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي ولا تتأثر فيه أو العكس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- نتائج اختبار Granger's للسببية([1])

يبين الجدول (14) نتائج اختبارات Granger السببية على المدى القصير، حيث تشير ** إلى وجود علاقة عند مستوى معنوية أقل من 1% في حين تشير * إلى وجود علاقة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول (14): نتائج اختبار Granger's للسببية

المتغير ↓ لا يسبب ←	Δ الودائع	Δ التمويل	Δ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
Δ الودائع	–	0.18946	0.16917
Δ التمويل	0.05036	–	0.39018
Δ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	1.21038	1.73493	–

يظهر الجدول (14) النتائج التالي:

1. لا يوجد علاقة سببية تبادلية من اتجاهين بين الودائع والتمويل حيث يتضح من خلال الجدول ان الودائع لا تؤثر في التمويل ولا تتأثر فيه.
2. لا يوجد علاقة سببية من اتجاه واحد بين التمويل والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يتضح أن التمويل لا يؤثر في الناتج المحلي الحقيقي ولا يؤثر الناتج المحلي الحقيقي في التمويل.

[1] يستخدم نموذج جرانجر في اغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على إن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. لا يوجد أي علاقة سببية بين الودائع والناتج المحلي الحقيقي حيث يتضح أن الودائع لا تؤثر في الناتج المحلي الحقيقي ولا تتاثر فيه.

اختبار الفرضيات

تتمثل عينة الدراسة من البيانات المالية السنوية الخاصة بالبنوك في مجلس التعاون الخليجي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المجلس، وذلك للفترة (**2007–2016**)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه البنوك والدول للفترة المذكورة وبشكل سنوي، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS–SECTIONAL TIME SERIES)، ولذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو الإنحدار المشترك (Panel Data Regression)، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، سنعرض في هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات.

وقبل البدء يتوجب معرفة نموذج الإنحدار الأنسب لطبيعة البيانات من خلال اختبار Hausman، حيث يشير الجدول (15) الى نتائج اختيار النموذج الأنسب للإنحدار.

جدول (15): نتائج اختبار Hausman

النموذج	التقديرات الثابتة Fixed Effect	التقديرات العشوائية Random Effect	الاحتمالية P–Value
نموذج اجمالي التمويل	-0.658897	-0.658897	0.000
نموذج اجمالي الودائع	0.820266	0.820266	0.000

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج جدول (15) إلى أن نموذجي الدراسة للإنحدار يلزم استخدام نموذج التقديرات العشوائية فيهم، حيث تكون الفرضية الصفرية لاختبار Hausman إلى أن بواقي البيانات ثابتة ، وقد كانت قيمة الدلالة أقل من 5% مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية للاختبار واستخدام الطريقة العشوائية[1] Random Effect.

الفرضية الرئيسية الأولى

H1: هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2007-2016).

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الإنحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (16): *نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H1

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	*ثابت الانحدار C	1.910276	0.08275	23.08498	0.000
	*إجمالي الودائع	0.163402	0.046835	3.488885	0.0011
معامل التحديد R^2	0.850717				
معامل التصحيح Adjusted R^2	0.833753				

[1] يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية أو الزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية أو الزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة F المحسوبة	50.14842
Sig. F*	0.0000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول(16) أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.8507)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (اجمالي الودائع) قد فسّر ما مقداره (85.07%) من التباين في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (50.14) عند مستوى ثقة (Sig=0.0000) وهذا يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (إجمالي الودائع) قد بلغت (0.163402) وأن قيمة t عنده هي (3.488885)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.0011)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي.

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية البديلة الرئيسية الأولى:

" **هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2007-2016)**".

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرئيسية الثانية

H2: هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي التمويل على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2007-2016).

وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الإنحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (17): *نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H2

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	*ثابت الانحدار C	2.135418	0.095625	22.33128	0.000
	*إجمالي التمويل	0.027081	0.048186	0.562005	0.577
معامل التحديد R^2	0.805919				
معامل التصحيح Adjusted R^2	0.783865				
قيمة F المحسوبة	36.542				
Sig. F*	0.0000				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (17) أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.8059)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (اجمالي التمويل) قد فسّر ما مقداره (80.59%) من التباين في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (36.542) عند مستوى ثقة (Sig=0.0000) وهذا يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (إجمالي التمويل) قد بلغت (0.027081) وأن قيمة t عنده هي (0.562005)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.577)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية:

" **ليس هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي التمويل على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2007-2016)**".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

1- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك باتجاهين بين كل من الودائع والتمويل، مما يعني أن الودائع تؤثر على التمويل وتتأثر به على المدى.

2- وجود علاقة تكامل مشترك باتجاهين بين كل من التمويل والناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن التمويل يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ويتأثر به.

3- وجود علاقة تكامل مشترك باتجاه واحد فقط بين الودائع والناتج المحلي الإجمالي.

4- أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة **2007-2016**.

5- ليس هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي التمويل على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة **2007-2016**.

التوصيات:

- أن تقوم حكومات تلك الدول بدعم وتحسين المؤسسات المالية الإسلامية فهو أمر مهم بالنسبة للرفاهية الاقتصادية والحد من الفقر، وأن تقوم بتطوير والحفاظ على سياسات سليمة لتعزيز القطاع المصرفي الإسلامي لتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد.
- العمل على تطوير النظام المالي الإسلامي في تلك الدول بحيث يكون نظام مالي فعّال يعمل على تحسين تدفق الأموال من أجل نمو الاقتصاد.
- التركيز على التمويل طويل الأجل المقدم من قبل المصارف الإسلامية، للاستثمار في المشاريع ذات المخاطر العالية لدعم النمو الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1- الأمين، عبد الوهاب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الحامد للنشر والتوزيع، 2003م، ط1.

2- ابراهيم، أحمد الصادق البشير، **قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الإجتماعية بالسودان: دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني للفترة 1997-2006م**، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2008م.

3- أحمد، ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، اطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2014-2015م.

4- أحمد، كبداني سيدي، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، اطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،الجزائر، 2012-2013م.

5- أحمد، موفق، خضير، حلا سامي، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية: نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010م.

6- إسماعيل، عبد القادر إسحق، **التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية**، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2009م.

7- بشارات، هيا جميل، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، عمان، الاردن، دار النفائس للنشر والتوزيع،2008م، ط1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- البلقي، أحمد عبد العزيز أحمد، **التركيبة السكانية وآثارها في التنمية المستدامة ببلدان مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الكويت**، مركز التنمية الإقليمية-معهد التخطيط القومي، العددان 75/74، 2016م.

9- حمدان، بدر شحدة سعيد، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)** ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012م.

10- الحنيطي، هناء محمد هلال، **دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد42، العدد2، 2015م.

11- حياة، عمراني، **أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر- سعيدة"، الجزائر،2012 -2013م.

12- خالدي، خديجة، **خصائص وأثر التمويل الاسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية.

13- الدباغ، اسامة، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، عمان، الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م، ط1.

14- الرفيق، محمد يحيى، **أثر التمويل المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية**، اطروحة دكتوراة، جامعة ذمار، اليمن، 2007م.

15- زروق، جمال الدين، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16- زيتون، منذر عبدالهادي رجب، **تقييم جودة وأداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الاردنية**، رسالة ماجستير، عمان، الاردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010م.

17- السبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً**، اربد، الاردن، مطبعة حلاوة، 2012م، ط1.

18- السريتي، السيد محمد، نجا، علي عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008م.

19- شياد، فيصل، مومني، اسماعيل، **هل ساهمت المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، 2016م.

20- العالي، حسن، **نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزيرة للدراسات،2013م.

21- العبادي، عبدالله عبد الرحيم، **موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة**، صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 1982م.

22- العبادي، عبدالله عبد الرحيم، **موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة**، اطروحة دكتوراة، جامعة الأزهر، 1982م.

23- عبدالرحيم، محمد محمود، **قراءة في المستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون**، مركز الخليج لسياسات التنمية، الأحد، 15 مايو، 2016م.

24- عبد المنعم، هبه، **انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، يوليو 2016م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

25- عبد، أحمد ياسين، محمد، اسماعيل عزيز، **التمويل الاستثماري في المصارف الاسلامية وأهميته الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعه، 2013م.

26- عبدالله، آمال كامل، **البنوك الإسلامية في سلطنة عمان بين دعم ورقابة البنك المركزي**، مجلة الفكر، العدد الثالث عشر.

27- عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، ايمان عطية، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2008م.

28- عجمية محمد عبد العزيز، ناصف، ايمان عطية، نجا، علي عبد الوهاب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010م.

29- عريقات، حربي موسى، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، عمان، الاردن، دار وائل للنشر، 2006م.

30- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، **إتجاهات حديثة في التنمية** ، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999م.

31- غزازي، عماد، **دور المصارف المالية في تدعيم السوق المالي**، دار الفكر الجامعي،2010م، ط1.

32- قريبي، ناصر الدين، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014م.

33- قحف، منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، تحليل فقهي اقتصادي، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والدراسات، جدة، السعودية، 2004م، ط3.

34- محمد، أحمد تمام، **دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامي والفكر المحاسبي الحديث**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 1975م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

35- محيسن، فؤاد محمد أحمد، **دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية**، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، 2003م.

36- مشتهى، بهاء الدين بسام، **دور المصارف الاسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008م**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، عزة، فلسطين، 2011م.

37- المشهراوي، أحمد حسين أحمد، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين** ، رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003م.

38- مصطفى، محمد مدحت، أحمد، سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999م.

39- مقداد، محمد ابراهيم، وحلس، سالم عبدالله، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين** ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م 13، ع 1، 2005م.

40- المكاوي، محمد محمود، **الاستثمار في البنوك الإسلامية** ، دار الفكر والقانون، 2011م، ص93.

41- نزاري، رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس الجزائر المغرب**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر 2007-2008م.

42- نعمة، نغم حسن، نجم، رغد محمد، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات** ، مجلة القادسة للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد12، العدد2010 2م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

43- أبو الهيجاء، الياس عبدالله، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، اطروحة دكتوراة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، 2007م.

المراجع الإنجليزية

1- Abdalla, Mohamed attaitalla, abddelbaki, hisham H, **Determinants of Economic Growth in GCC Economies**, Asian Journel of Research in Business Economics and Management, vol.4, No.11, November 2014.

2- Abduh, Muhamad, Omar, Mohd Azmi, **Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience,** International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol 5, Iss 1, 2012.

3- furgani, hafas,mulyany ,ratna, **Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia ,** Journal of Economic Cooperation and Development , January 2009.

4- Gudarzi, Farahani, Yazdan, Sadr, Seyed Mohammad Hossein, **Analysis of Islamic Banks Financing and Economic Growth: Case Study Iran and Indonesia**, Journal of Economic Cooperation and Development, Vol 133, N 4, 2012.

5-Hafs, f and Ratna, **Islamic banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia**, Journal of Economic Cooperation and Development, 30m2.

6- Imam, Patrick, Kpodar, Kangni, **Is Islamic Banking Good for Growth?,** International Monetary Fund wp 15/81, p 5, 2015.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-Mohammed Ali Al-Oqool, Reem Okab, and Mohammed Basgayreh, **Financial Islamic Banking Development and Economic Growth: A Case Study of Jordan**, International Journal of Economics and Finance, Vol 6, No 3, 2014.

8-Patrick, Imam, and Kangni, **Is Islamic Banking Good for Growth? ,** IMF Working paper, WP/ 15/ 81.

9-Sarwer, M Saleh, Ramazan, Muhammad & Waqar Ahmad, **Does Islamic B anking System Contributes to Economy Development** , Global Journal of Management and Business Research, Volume 13, Issue 2, Version 1.

10- Tabash, Mosab, Dhankar, raj, **The flow of Islamic finance and economic growth: An empirical evidence of Middle East** , journal of finance and accounting, vol 2, no 1, 2014.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المواقع الإلكترونية:

1-سامح أمين: **ندوة (أخبار التمويل الإسلامي) تستعرض دور الخدمات المصرفية والتكافل الإسلامي في تعزيز النمو الاقتصادي**، جريدة الوطن، 2018/3/14م،

http://alwatan.com/details/249459 .

2- فوزية عزاب: **نمو القطاع امصرفي في الإمارات بفضل التنوع الاقتصادي**، 2018/8/30م،
https://www.forbesmiddleeast.com/%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%/D8%AA-%D8%A8%D9%81%D8%B6%D9%84-%D8%A7%D9%84

3-لاغارد، **التمويل الإسلامي قادر على المساهمة بنمو اقتصادي أكبر**، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2015/11/11، الساعة 11:22. www.kuna.net.kw

4- محمد البلتاجي: **صيغ التمويل في المصارف الإسلامية** ، 2014. www.beltagi.com

5-نمو متسارع للصيرفة الإسلامية في قطر، جريدة الوطن، 2016/8/21، http://www.al-watan.com/news-details/id/21480.

6-الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية www.gcc.sg.org
7-البنك الأهلي المتحد www.ahliunited.com
8-بنك البحرين الإسلامي www.bisb.com
9-بنك بروة www.barwabank.com
10-بنك البلاد www.bankalbilad.com
11-بنك الجزيرة www.baj.com.sa
12-بنك قطر الإسلامي الدولي www.qiib.com.qa
13-بنك الكويت الدولي www.kib.com.kw
14-بنك وربة www.warbabank.com
15-صندوق النقد الدولي wwww.imf.org
16-مجلة اتحاد المصارف العربية www.uabonline.com
17-مجلة الصيرفة الإسلامية banking magazine.orgwww.islamic
18-مجلس التعاون لدول الخليج العربية www.gcc.sg.org
19-مجموعة البركة المصرفية www.albaraka.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20-مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

21-المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون www.gccstat.org
22- مصرف أبو ظبي الإسلامي www.adib.ae
23- مصرف الإنماء www.alinma.com
24-مصرف البحرين المركزي www.cbb.gov.bh
25-مصرف بوبيان www.bankboubyan.com
26-مصرف الراجحي www.alrajhibank.com.sa
27-مصرف الريان www.alrayan.com
28-مصرف الشارقة الإسلامي www.sib.ae
29-مصرف قطر الإسلامي www.qib.com.qa
30- وزارة الخارجية، دولة الكويت، مجلس التعاون الخليجي www.mofa.gov.kw
31- www.qna.org.qa

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Al Sheyyab, Israa Adnan Mahmoud. The role of Islamic banks in economic development: Case study on GCC states. MA. Thesis, Yarmouk University, 2018 (Supervisor: Dr. Najeeb Sameer Khrais).

Abstract

The aim of the study was to examine the role played by Islamic banks on economic development of GCC states and to identify the effect of total deposits and credit given to private sector on the economic development of GCC states.

The study included three chapters. In the first chapter, the study addressed the concepts of economic development and its indicators in GCC states. The second chapter examined the Islamic private sector and its role in investment, finance and development and its role in economic development in GCC states. As for the third chapter, it presented the results of the statistical analysis.

The study used the measurement analytical design to achieve the objective of the study. As for data sources, secondary sources were employed represented by books, articles, papers, studies, theses and dissertations relating to the topic of the study to address the theoretical aspect of the study. The researcher used the World Bank data and the annual financial reports of the operating Islamic banks in GCC during the period extending from 2007 to 2016 (study period). Also, E- Views 7.0 was employed to identify the effect of the independent variable on the dependent variable.

The study concluded that there was a statistically significant effect for total deposits on the economic development of GCC states, while no statistically significant effect for total finance on the economic development of GCC states in the period extending from 2007 to 2016.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The study suggested some recommendations including the need for GCC states to provide more support and improvement in Islamic financial institutions as this is vital for economic welfare and reducing poverty. There is also a need for maintaining healthy policies to enhance the reliance on Islamic banking services for their role in economic development, and to work on developing Islamic financial system in these states to become an effective financial system able to improving financial flow for economic development, to more focus on long term financing by the Islamic banks to invest in high risk projects to support economic development.

Key Words: Islamic Banks, Economic Development, GCC States.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com